استشراف

الحرب الخاسرة

تداعيات التورط العسكري الأمريكي الشامل على السباق مع الصين وروسيا

الكاتب: د. مريم رضا

استشراف

الحرب الخاسرة

تداعيات التورط العسكري الأمريكي الشامل

على السباق مع الصين وروسيا

21/11/2023

المحتويات

مقدمة

أولًا، النتائج العامة الاستراتيجية

ثانيًا، التداعيات على مستوى السياسة الداخلية

1. الانتخابات
2. الانقسام السياسي

ثالثًا، تداعيات الانخراط على مستوى النظام العالمي

رابعًا، كلفة الانخراط الأمريكي على مستوى الاقتصاد السياسي الأمريكي

1. الكلفة العسكرية
2. تمويل أوكرانيا
3. الاقتصاد الأمريكي في الداخل

خامسًا، التنافس الصيني الروسي مع أمريكا

1. تنامي العلاقة الروسية الصينية
2. النزاع حول تايوان
3. التحالفات في منطقة المحيطين
4. المصالح الروسية الصينية حول الطاقة
5. التنافس التكنولوجي والدفاعي
6. الانخراط السياسي الروسي الصيني
7. التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي

خلاصة

المراجع العربية والأجنبية

مقدمة

إن انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب في منطقة غرب آسيا في حال اتّساع نطاقها خيار سعى العديد من صناع القرار السياسي في أمريكا إلى تجنبه وتفاديه في سياق النظرة البعيدة المدى التي تتجاوز الأزمة الإسرائيلية. فالحرب الأوسع نطاقًا تعيد نتائج تجربة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق إلى الاذهان، ولكن هذه المرة بتداعيات أكثر خطورة نتيجة التغير والتحوّل في الديناميكيات والتحالفات والاستراتيجيات. إن توسعة الحرب والدخول الأمريكي العسكري الشامل يخدم مصلحة كل من الصين وروسيا وقد يعيد مسار السباق الأمريكي الصيني الروسي التنافسي إلى الوراء لصالح كل من بكين وموسكو. ويرى الرئيس السابق لمركز الدراسات العالمية في جامعة طهران ومستشار فريق التفاوض النووي الإيراني، البروفسور مرندي، أن الحرب الموسّعة تزيد الأعباء على الولايات المتحدة التي تعاني اساسًا من أزمات سياسية واقتصادية، وليس لديها ببساطة القدرة على حرب إقليمية. ويعود هذا إلى عدة اعتبارات: التداعيات العسكرية الخطيرة على الوجود الأمريكي في المنطقة والدول الغنية بالنفط التي تستضيف القواعد الأمريكية والغربية؛ تعب الشعب الأمريكي من الحروب المكلفة منذ 2001 (تريليونات الدولارات) والفاشلة نسبيًّا، أزمة اللاجئين في أوروبا؛ النزاع في أوكرانيا الذي يدمر أوروبا ويستنزف موارد الغرب ويعمّق الانقسام والكراهية بين روسيا وأوروبا؛ الصراع المتنامي مع الصين. وهذه العوامل في حال توسعة الحرب ستجعل الأمر أسوأ للغرب الذي هو أضعف حاليًّا من قبل.

وتكبح واقعية خطر الهجمات، حتى اللحظة، جماح أكثر الصقور حماسًا من دخول البلاد في صراع مباشر مع إيران بما يهدّد تدفّق النفط والغاز الطبيعي المسال في الخليج، ما يؤثر سلبًا على أسعار النفط والتسبب في أزمة ركود قبيل الانتخابات الرئاسية عام 2024. لذا، يسعى الأمريكي إلى تجنّب الحرب الإقليمية التي باتت بعض أقطاب الإدارة الأمريكية تخشى الاستدراج الإسرائيلي لها، وتاليًّا للأمريكي. من هنا، يعمل الأمريكي تحديدًا على تثبيت قواعد إدارة لعبة التصعيد والتصعيد المضاد رغم أنه كان هناك مناسبات متعددة اقتربت فيها الأحداث من الخروج عن السيطرة. ويكتفي حاليًّا باستراتيجية الردع ضد التصعيد عبر العراق واليمن والجبهات الأخرى التي يسيطر عليها حلفاء إيران، بلحاظ التهديد الذي يطال الجنود (40 ألف جندي) والقواعد العسكرية الأمريكية في مختلف أنحاء المنطقة، سيّما القواعد في عين الأسد وحرير في العراق (نحو 2500 جندي)، والتنف في سوريا (نحو 900 جندي). يعمل الأمريكي ضمن هامش منع التصعيد، آخذًا بعين الاعتبار أن محور المقاومة لا يريد المواجهة مع الجيش الأمريكي والجيوش الغربية إلا في حالة الضرورة وانعدام الخيارات، وبذلك هو يقوم بعمليات ردعية بالقدر الذي لا يؤدي إلى الحرب، ويضغط بطرق مختلفة مستفيدًا من حذر محور المقاومة من الوصول إلى المواجهة الشاملة.

إن مخاطر الانخراط الأمريكي في الحرب الموسّعة أو الشاملة لا تنحصر في تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة. إن الانخراط في الحرب مجددًا يعني تأثر استراتيجية "التحول شرقًا" أيضًا، الاستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة منذ عام 2010، باتجاه منطقة الإندو-باسيفيك لمواجهة المنافسة الصينية هناك. واليوم، الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة تعيد واشنطن "عمليًا" من جديد إلى منطقة غرب آسيا؛ وستعرض الولايات المتحدة إلى كارثة استراتيجية واقتصادية، حيث إن موقف "معنا أو ضدنا" الذي تنتهجه واشنطن منذ عقدين، مع احتلال أفغانستان، بات اليوم أقرب إلى "تقسيم العالم وفقدان السيطرة عليه". كما لن تتوقف التداعيات الكارثية على مصير النفوذ الأمريكي في المنطقة وإنما ستلقي بثقلها على نظام النفوذ العالمي في ظل بدء مرحلة جديدة من الفرص الاستراتيجية بالنسبة لبكين مع الاحتمال الكبير لغرق واشنطن في مستنقع "الحروب الأبدية" مجددًا في غرب آسيا، مع استعادة الصين لحريتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وهذا تحديدًا ما قصده جون ميرشايمر في النظرة للمشهد الكلي بقوله: "إن أمريكا فقدت التركيز وحولته إلى حرب أوكرانيا والآن إلى شرق المتوسط، أعتقد هذا خطأ كبير بالنسبة للولايات المتحدة".

لقد غرقت الولايات المتحدة نتيجة الحرب في أوكرانيا في مستنقع "الحرب التي لا نهاية لها في الأفق"، بحسب وصف ميرشايمر، ما جعل "النظام القائم على القواعد" في حالة يرثى لها مع دفع واشنطن بعيدًا عن الاهتمام بجنوب شرق آسيا، وتغير توازن القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نتيجة تكلفة التمويل وتخصيص الموارد لفترة طويلة من الوقت في أوكرانيا. وفي حين يتراجع الدعم ويرتفع احتمال توقفه في حال نشوب حرب في غرب آسيا، ويشكّل استمراره عبئًا على واشنطن ولو بالحد الأدنى، قد تنتهز روسيا الفرصة في أوكرانيا ويزداد الوضع سوءًا بالنسبة لواشنطن. قد لا تستطيع روسيا أن تغزو أوكرانيا بأكملها وفق بعض الخبراء لما تحتاجه من قوات بشرية، وقد لا يكون هذا هو الهدف الروسي أساسًا، لكن موسكو حتمًا ستتحرك بحرية أكبر وتمتلك الأوراق الأقوى، سيّما وأن الاعتماد المتبادل بين الصين وروسيا والمصلحة العميقة بينهما ستدفع الصين للتأكد من أن روسيا لن تخسر في أوكرانيا.

أولًا، النتائج العامة الاستراتيجية

1. من شأن مثل هذه الحرب أن تؤدي إلى مستويات جديدة دراماتيكية من التزامات الولايات المتحدة وتشابكاتها في المنطقة في وقت لم تعد فيه منطقة غرب آسيا تمثل مسرحًا أساسيًا للمصالح الأميركية.
2. اضطراب الاقتصاد العالمي - بما في ذلك أسعار النفط والغذاء.
3. حرب الولايات المتحدة ستكون على حساب مكانتها العالمية ومصالحها الإقليمية.

4. من الناحية الجيو استراتيجية، ارتفاع حدة المنافسة الأمريكية الصينية الروسية وتزايد استثمار روسيا والصين الفرص في الميدان وفي السوق أو كقوى في الشؤون الإقليمية والعالمية، وفق أستاذ كلية الدراسات العالمية، البروفسور فؤاد أيزدي.
5. هدفت واشنطن مع الانسحاب من أفغانستان إلى تخفيف الأعباء والكلفة وحماية القوات، مع الحفاظ على نتائج مقبولة بالحد الأدنى. وعودة التدخل والانخراط في الحرب يعني عودة تهديد هذه المصالح التي سعت واشنطن إلى تجنبها وتفاديها عبر الانكفاء العسكري النسبي من المنطقة، والتعرض مجددًا للضغوط السابقة من كلفة واستنزاف وتحوّل الرأي العام الأميركي، وجدال أولويات حاجة البيت الأبيض إلى تحويل الموارد والتركيز على أوروبا وآسيا لمكافحة المنافسة الروسية وتنامي النفوذ الصيني.
6. الحرب ستضر بالتحالفات الأمريكية الأوروبية التي لا مصلحة لها بزعزعة الوضع الأمني في العراق نتيجة التصعيد الأوسع بين الولايات المتحدة وإيران، بما يعرض القوات الأوروبية (الناتو) للخطر.
7. يؤثر التدخل الأمريكي على إمدادات أوروبا من الطاقة التي لا تعتمد المصادر النفطية من روسيا بعد الحرب الأوكرانية وإنما من منطقة غرب آسيا، على حد تعبير البروفسور أيزدي.
8. ستقوّض الحكومة الصينية نقاط ضعفها في المنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وقد تتجاوزها.
9. تنامي العلاقات الصينية الروسية والعلاقات الصينية الروسية الإيرانية.
10. تداعيات سلبية على مجريات الحرب الأوكرانية نتيجة تأثر دعم حرب أوكرانيا وتمويلها لصالح روسيا.

ثانيًا، التداعيات على مستوى السياسة الداخلية

1. الانتخابات

بدأ الصراع في غزة يلقي ظلاله على السياسة وعلى الانتخابات الأمريكية. سعر برميل النفط لامس التسعين دولار، بما يزداد معه التضخم وتنخفض القدرة الشرائية ويتعثر الاقتصاد. والحرب تعني المزيد من تفاقم هذه الأزمة. فهل يكون رئيس الولايات المتحدة على استعداد حقًا للتورط في حرب أخرى، وخاصة في عام الانتخابات؟ في حين أثبتت المغامرات العسكرية الأميركية الأخيرة في المنطقة أنها مكلفة سياسيًا واقتصاديًا وبشريًا على حياة الأميركيين.

2. الانقسام السياسي

النقاش حول تمويل الحرب عمّق الانقسامات، ليس بين الحزبين فقط، وإنما داخلهما أيضا. هناك مشكلة في تأمين الدعم السياسي حاليًّا للعمليات، والجدال يشتد حول دمج الموازنة المخصصة لأوكرانيا مع تلك المخصصة للكيان، الأمر الذي يرجح أن تزداد حدته مع الانخراط في الحرب. أضف إلى ذلك الانقسام الموجود وتباين الآراء حول أولوية الاستراتيجية الأمريكية.

ثالثًا، تداعيات الانخراط على مستوى النظام العالمي

إن الصراع الحالي بين الكيان وغزة يشكل لحظة تأسيسية فارقة لهيمنة الغرب على الشؤون العالمية. من الصعب التوفيق بين ترويج الولايات المتحدة للمعايير الدولية وقوانين الحرب دفاعًا عن أوكرانيا ضد الغزو الروسي وتجاهلها لنفس المعايير في غزة. وإن توسع الصراع حقيقته الصراع حول "النظام القائم على القواعد". والصراع سيضعف واشنطن وسيشكل فرصة للمنافسين الدوليين وخاصة الصين وروسيا في طريق تغيير النظام العالمي الغربي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يُطلق عليه "النظام القائم على القواعد"؛ وهو نظام مرفوض من الصين وروسيا وعدد من الدول الأخرى في العالم، التي يتوحد هدفها حول التخلص من النفوذ الأميركي، واستحداث نظام حكم عالمي متعدد الأقطاب.

الصين تنتقد فشل سياسة واشنطن تجاه النظام الدولي والتحالفات الغربية وتحملها مسؤولية زعزعة النظام العالمي بدل استقراره. ودول الجنوب العالمي ستبدأ بالتفكير في تحالفات أكثر قوة وأقرب إلى بعضها البعض من قبل بعيدًا عن واشنطن الغارقة في الحروب، في خطوة أكثر منطقية وأكثر انفتاحًا للتفكير في تغيير النظام العالمي الدولي. وكان تطرق الرئيس بوتين إلى ذلك خلال فترة الحرب الأمريكية على غزة، في تشرين الثاني 2023، بقوله: "إن روسيا والصين تنسقان الجهود لحل القضايا الدولية الرئيسية ما يساهم في بناء نظام عالمي عادل وديمقراطي".

تسعى بكين إلى حشد دعم الجنوب العالمي في إطار مبادرة التنمية العالمية الصينية، وتعزيز ما يسمى مبادرة الأمن العالمي، وهي رؤية بديلة للنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وفي تقرير ورد في مجلة بوليتيكو: "من المرجح أن تقوم الصين بلعب دور طويل الأمد: كسب تأييد في الشرق الأوسط وكذلك مع الدول المتعاطفة مع القضية الفلسطينية في مناطق مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبعبارة أخرى، في حين تعمل الولايات المتحدة على تنفير العالم العربي ومعظم بلدان الجنوب العالمي بسبب موقفها المنحاز، تعمل الصين على تعزيز مكانتها كقوة عظمى ضمن

هذه المنطقة، حيث تتواجد الأغلبية العددية". وتخشى واشنطن من أن كل من روسيا وإيران والصين ستشكل منطقة الشرق الأوسط وفقًا لقيمها ومصالحها، والتي تتعارض مع قيم ومصالح الغرب وستضر بالولايات المتحدة في مناطق أخرى.

رابعًا، كلفة الانخراط الأمريكي على مستوى الاقتصاد السياسي الأمريكي

1. الكلفة العسكرية

انخراط واشنطن بالحرب يعني أن تتحمل حصة الأسد في القتال وفي غالبية تكاليفه، نظرًا للضعف العسكري النسبي الذي يعاني منه شركاء أمريكا الإقليميين والغربيين. وبدلًا من إنفاق الولايات المتحدة 90% من مواردها على المنافسة مع الصين، ستقضي الولايات المتحدة 90% من وقتها في التركيز على المنطقة.

سترفع الحرب من احتمال التهديد على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة: مجموعتين من حاملات الطائرات، تضم كل منهما حوالي 7500 فرد، ومدمرتين بصواريخ موجّهة، وتسعة أسراب جوية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. وكانت نشرت أيضًا 4000 جنديًا إضافيًا في المنطقة، مع 2000 جنديًا آخرين على أهبة الاستعداد، إضافة إلى حوالي 30 ألف جندي موجود بالفعل في المنطقة، مع وجود أكثر من 700 ألف أميركي بالمنطقة، 600 ألف في الكيان و8500 في لبنان، وفق موقع "Responsible Statecraft" الأميركي. وقد حذر الموقع نفسه من أن الحملة العسكرية ستكون مدمرة للولايات المتحدة والمنطقة، وأن المصلحة المركزية لواشنطن تقتضي البقاء بعيدًا عن صراعات المنطقة.

الحرب الحالية على غزة تُكلّف الاقتصاد الإسرائيلي نحو 260 مليون دولار يوميًا، وفق تقرير وكالة بلومبرغ. والولايات المتحدة هي أكبر داعم عسكري لإسرائيل، إذ تقدم لها مساعدات دفاعية بقيمة 3.8 مليار دولار سنويًا. وقد طلب الرئيس بايدن من الكونجرس الموافقة على تمويل بقيمة 14 مليار دولار لصندوق الحرب لحليفه في الشرق الأوسط كجزء من حزمة مساعدات عسكرية بقيمة 105 مليارات دولار. وهذه الكلفة يقع عبؤها على واشنطن، ومع المزيد من توسع الصراع، ستشهد كل من واشنطن والكيان المزيد من الضغط على الموازنة المالية العامة.

إنّ الحرب مكلفة من حيث الخسائر في الأرواح، والأضرار الجسدية للأشخاص والممتلكات، والصدمات النفسية للجنود وسكان مناطق الحرب، ومن حيث المال. لا تقتصر نفقات الحرب على تكاليف الميزانية السنوية للإنفاق

الحربي نفسه، ولكنها تعتمد أيضًا على الطريقة التي يتم بها تمويل الحرب. منذ تأسيس أمريكا، تم تمويل حروب الولايات المتحدة جزئيًا على الأقل من خلال الإيرادات التي تم جمعها خصيصًا لهذا الغرض، بما في ذلك سندات الحرب والضرائب المباشرة المفروضة على الحرب. بيد أن الحروب التي قامت بها في العقدين الأوليين من الألفية الثالثة، وخاصة في العراق وأفغانستان، لجأت إلى التمويل عن طريق اقتراض الأموال وليس من خلال زيادة الضرائب أو إصدار سندات الحرب.

وعليه، فإن تكاليف حروب ما بعد 11 أيلول 2001، لا تشمل فقط النفقات المتكبدة للعمليات والمعدات والأفراد، بل وأيضًا تكاليف الفائدة على هذا الدين التي أخذت في النمو، مما أدى إلى إهدار المزيد والمزيد من دولارات دافعي الضرائب على مدفوعات الفائدة بدلًا من توجيهها إلى استخدامات أكثر إنتاجية. وهي مدفوعات تستمر في الارتفاع حتى لو توقفت التدخلات العسكرية إلى ما هو أبعد من مستوى الدين نفسه، كما هو الحال مع حروب العراق وأفغانستان، إذ إن مدفوعات الفائدة على 2 تريليون دولار من الديون في الإنفاق المباشر سترتفع إلى أكثر من 2 تريليون دولار بحلول عام 2030 وإلى 6.5 تريليون دولار بحلول عام 2050. وسوف تنمو مدفوعات الفائدة هذه بشكل أكبر مع استمرار الولايات المتحدة في تدخلاتها العسكرية والمزيد من الانخراط في الحروب، سيّما مع الحيازات الأجنبية من الدين الوطني التي تمثل تسربًا إلى خارج الاقتصاد المحلي.

إن الاحتفاظ بالدين العام محليًّا يجعل من مدفوعات الفائدة في الأساس تحويلًا محليًّا من جميع دافعي الضرائب إلى الأفراد الذين يملكون سندات الخزانة الأمريكية، لكن عندما تكون تلك الخزائن مملوكة لمصدر أجنبي، فإنّ من يحمل الدين الفيدرالي هي البنوك الاحتياطية الفيدرالية، المستثمرون الخاصون (المحليون) ووكالات المستثمرين الأجانب والدوليون وصناديق الائتمان، أي يتم التحويل من دافعي الضرائب الأمريكيين إلى دول أجنبية. وحاليًا، 40% من الدين العام الأمريكي يملكه أفراد ومؤسسات خارج الولايات المتحدة. هذه الحسابات كلها لها اعتبارات خاصة في احتساب كلفة الانخراط في الحروب الموسّعة.

الاقتصاد الأمريكي أصبح يعتمد بشكل متزايد على النفط الأجنبي. تستورد الولايات المتحدة أكثر من 8 ملايين برميل من المنتجات البترولية يوميًا من دول أخرى، مما يجعلها ثاني أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بعد الصين. بلغ إجمالي واردات الولايات المتحدة النفطية 8.32 مليون برميل يوميًا في عام 2022. ويمثل هذا زيادة مقارنة بعام 2020، ولا يعود ذلك حصرًا إلى زيادة في الإنتاج المحلي، بل تأثير أزمة النفط في ذلك العام على الطلب على النفط في الولايات المتحدة، أيضًا. وتستورد الولايات المتحدة النفط على الرغم من ارتفاع الإنتاج المحلي لأن استهلاك المنتجات النفطية، حوالي 20 مليون برميل يوميًّا - أكبر من كمية النفط الخام التي تنتجها، حوالي 18 مليون برميل يوميا"، كما

يقول روبرت كوفمان، الخبير في الأسواق النفطية؛ مما يستلزم الاستيراد من الخارج. أما فيليب والش، الباحث الرئيسي في مركز الطاقة الحضرية في جامعة رايرسون في تورونتو، فيرى أن النفط الأجنبي يتم استيراده لتكملة إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي يستخدم لإنتاج منتجات بترولية مكررة مثل البنزين أو زيت التدفئة لاستخدامها محليًّا وتصديرها إلى الأسواق العالمية، بحيث أن خيار الاستيراد خيار اقتصادي أكثر من استخدام الخام المحلي لإنتاج المنتجات البترولية المكررة. ويمثّل الخليج أهمية كبيرة للولايات المتحدة لأنه يمتلك النفط بحسب ميرشايمر، لذا فإن للولايات المتحدة مصلحة عميقة في الحفاظ على توازن القوى في الخليج الفارسي.

2. تمويل أوكرانيا

كانت الولايات المتحدة تكافح بالفعل لتسليح أوكرانيا وتايوان قبل الحرب بين الكيان وحماس، ومع التوسع، قد يواجه كل من النظام السياسي الأميركي المختل وصناعة الدفاع الأميركية المتوترة صعوبة في تقديم مساعدات كافية لكل من إسرائيل وأوكرانيا. فالانخراط عمليًا على جبهتين رئيسيتين "أوكرانيا وغرب آسيا" سيؤثر على الجبهة الأوكرانية سلبًا بإرسال الأسلحة والذخيرة الأمريكية إلى تل أبيب والمنطقة، وهو ما قد يؤدي إلى خسارة كييف للحرب في مواجهة موسكو. والحرب الشاملة تعني استخدام الجيش الأمريكي للذخيرة، وليس فقط تسليح وتذخير الكيان المؤقّت، ما يعني تكبّد زيادة الأعباء على الموازنة الدفاعية فالعامة مع عمليات الانتشار والتدخل والانخراط، فضلًا عن الخسائر البشرية إضافة إلى الخسائر المادية والمعنوية.

تقرأ روسيا تأثيرات تعزيز النفوذ الأمريكي في غرب آسيا بطريقة سلبية لغير صالحها في أوكرانيا، والعكس صحيح. وفي حين تستفيد روسيا من الانخراط الأمريكي في المنطقة في حربها في أوكرانيا بالانشغال عنها وتخفيف الدعم لأوكرانيا، إلا أنها في نفس الوقت تخشى أن تؤدي العودة الأمريكية إلى غرب آسيا إلى تراجع موقع موسكو في علاقاتها مع دول المنطقة. لذا، فالانخراط الأمريكي لتحقيق الانتصار ستقف عنده مليًّا روسيا، لأن مصير الهيمنة الأمريكية في المنطقة ستشكل نقطة التحول في التنافس الروسي الأمريكي. وبالفعل، تتعامل موسكو مع حرب غزة بـصفتها محطة مفصلية، كونها أدت إلى تراجع الاهتمام العالمي وحتى الأمريكي، بحرب أوكرانيا.

شهدت أسعار الفائدة خلال الأشهر الـ 11 إلى الـ 12 الماضية في الولايات المتحدة ارتفاعًا من 25 نقطة أساس إلى حوالي خمسة بالمائة. هذه زيادة بنسبة 2000 بالمائة. هذه زيادة في سعر الفائدة بأكثر من أربعة بالمائة على خلفية الديون الحكومية التي تزيد على 20 تريليون دولار في الولايات المتحدة، وعلى خلفية الديون الحكومية في أوروبا

التي تزيد على 20 تريليون دولار. لا ،بد أن يكون لها تأثير صعب جدًا على شعوب كل من الولايات المتحدة وأوروبا إلى حد أن تكلفة الأشياء في الارتفاع سترتفع وستستمر. وهذا من شأنه أن يغير حتما السياسة أو الحسابات السياسية.

3. الاقتصاد الأمريكي في الداخل

الحرب الأمريكية في المنطقة ستؤدي إلى اضطرابات عالمية مع ارتفاع أسعار النفط والغذاء مع زيادات في أسعار الطاقة العالمية أو تفاقم نقص الإمدادات العالمية في وقت يشهد العالم تضخمًا مرتفعًا بالفعل؛ ما سيؤدي إلى عدم الاستقرار في الولايات المتحدة، وإثارة مخاوف المستهلكين الأمريكيين، مما يدفعهم إلى تقليص الإنفاق والأنشطة الاقتصادية الأخرى. إذا اشتد التباطؤ فقد يجعل من الصعب على الاحتياطي الفيدرالي، الذي يخطط لرفع أسعار الفائدة في آذار 2024، أن يقرر مدى سرعة زيادة تكاليف الاقتراض ومدى شدتها. وقد لاحظ محافظو البنوك المركزية أن المخاطر الجيوسياسية تشكل خطرًا على توقعات النمو. ومهما كانت نسب الاستيراد الأمريكية، حتى لو ضئيلة، لكن أسواق سلع الطاقة عالمية، مما يعني أن تغيير الأسعار في جزء من العالم يؤثر على مقدار ما يدفعه الناس مقابل الطاقة في أماكن أخرى. وتراقب واشنطن بقلق التقديرات التي تقول إن سعر برميل النفط قد يصل إلى 150 دولارًا حال توسع الصراع أو إطالة أمده، ما سيؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي حيث يواجه المستهلكون والشركات ارتفاع الأسعار.

ويلخص تقرير البنك الدولي الجديد، 30 تشرين الأول 2023، العواقب المترتبة، بحيث إن الصراع في غرب آسيا يأتي في أعقاب أكبر صدمة لأسواق السلع الأساسية منذ السبعينيات، حرب روسيا مع أوكرانيا، وتصاعد الصراع سيدفع صدمة طاقة مزدوجة للمرة الأولى منذ عقود في وجه الاقتصاد العالمي، وفق إنديرميت جيل، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي والنائب الأول لرئيس اقتصاديات التنمية. إن تراجع إنتاج وصادرات الطاقة من الخليج، وربما لعدة أشهر، من شأنه أن يؤدي إلى صدمة نفطية على غرار ما حدث في السبعينيات، يعقبها ركود تضخمي عالمي (ارتفاع التضخم وانخفاض النمو)، وانهيار أسواق الأسهم، وتقلب عائدات السندات، والاندفاع نحو أصول الملاذ الآمن مثل الذهب. بيد أن هناك رأي يتبنى القول إن التداعيات الاقتصادية ستكون أكثر حدة في الصين وأوروبا مقارنة بالولايات المتحدة، التي أصبحت الآن مصدرًا صافيًا للطاقة ويمكنها فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة لمنتجي الطاقة المحليين لدفع تكاليف الإعانات للحد من التأثير السلبي على المستهلكين (الأسر وغير المنتجين للطاقة) والشركات، لكنه رأي غريب مع أغلبية التقارير التي ترى أن التداعيات لن تكون محصورة في حال اندلاع الصراع الشامل وارتفاع أسعار النفط والطاقة.

هذا الرأي يدعمه موقع "Responsible Statecraft" الأميركي، الذي يرى أن فتح جبهة جديدة في المنطقة مع محاولة تحقيق مصالح واشنطن المعلنة في أوروبا ومنطقة المحيط الهادئ والهندي يهدد بإغراق أمريكا في أزمة اقتصادية في ظل المشكلات الاقتصادية الداخلية، حيث بلغ الدين الوطني الأميركي 33 تريليون دولار، وتعاني البلاد من عجز في الميزانية يزيد عن تريليون دولار كل عام في وقت السلم. وينفي مستشار البيت الأبيض السابق، إليوت أبرامز، الادعاءات بشأن انخفاض أهمية النفط على نطاق عالمي في ظل ارتفاع أهمية الطاقة المتجددة النظيفة ومستقبلها، والربط بينه وانخفاض نشاط واشنطن في المنطقة، ويصفه بأنه ادّعاء مبالغ فيه، قائلًا: "نعم، في سنة 2050 قد يكون صحيحًا، ولكن في سنة 2030، لا". وهذا يؤكد أهمية المنطقة ونفطها لواشنطن من جهة، وتأثير مشكلة الإمدادات النفطية عليها في حال الحرب، من جهة أخرى.

خامسًا، التنافس الصيني الروسي مع أمريكا

1. تنامي العلاقة الروسية الصينية

يدفع الانخراط الأمريكي في المنطقة، سواءً في حال توسع الصراع أو عدمه والبقاء على هذا المستوى من الانخراط، الاتجاه في علاقات القوة بين الصين والولايات المتحدة لصالح الجانب الصيني مع التأثير السلبي على الولايات المتحدة. فقد خلق الانخراط الأمريكي حتى الآن في الحرب على غزة تحولًا ملحوظًا لجهة الرأي العام العالمي من دور واشنطن في الأزمات ونشوء أزمات سياسية جديدة لجهة التطرف وتأثيرات سلبية على النظام العالمي. في بكين، ينظرون إلى الأحداث الأخيرة من خلال منظور المنافسة الصفرية مع واشنطن والمعاداة العميقة لأمريكا. تعتقد بكين أن إدارة بايدن سوف تبتعد حتمًا عن سياسة الاحتواء الاستراتيجي للصين. ويراهن الكرملين على أن التآكل الواضح بالفعل للدعم الأميركي والغربي لأوكرانيا سوف يتسارع، وهو ما من شأنه أن يزيد بشكل ملموس من فرص التوصل إلى تسوية بشروط روسية.

يقول جون ميرشايمر بشأن تنامي العلاقة الروسية الصينية: "الروس الذين كان ينبغي أن يقفوا إلى جانبنا [أي الجانب الأمريكي الغربي] بسبب سياساتنا الحمقاء دفعوهم إلى جانب الصينيين، وهذا ليس جيدًا". ويرى أن السياسة الأمريكية تجاه روسيا والصين دفعتهما إلى بعضهما البعض بشكل وثيق. ليس هناك شك في أن الصينيين لديهم مصلحة عميقة في التأكد من أن روسيا لا تخسر في أوكرانيا. لقد خلقت الولايات المتحدة هذا الوضع حيث يوجد الكثير من الاعتماد المتبادل بين الصين وروسيا. ليس الأمر أن روسيا تابعة للصين؛ المشكلة هي أن روسيا تعتمد على الصين، وبطريقة مهمة جدًا، تعتمد الصين على روسيا.

2. النزاع حول تايوان

تواصل واشنطن دعم تايوان رغم معارضة الصين التي تعده استفزازًا، وقد قدمت لتايوان في تموز الماضي أسلحة بقيمة 345 مليون دولار. والاهتمام الأمريكي بالمنطقة سيتيح الفرصة للصين في تايوان. وقد تجد الصين في الصراع والانشغال الأمريكي فرصة لاستعادتها مجددًا. ووفق الحسابات الأمريكية العسكرية تعمل واشنطن على كبح أي عمل عسكري صيني وهو أساسًا منخفض احتمال نجاحه، لكن يبقى استقلال تايوان بمثابة خط أحمر لذلك، مهما ارتفع الثمن قد تقدم عليه الصين، وفق جون ميرشايمر، علمًا أنه لا يسقط احتمال أن الصينيين سيبذلون قصارى جهدهم لبناء قدرتهم على عزل تايوان وشن هجوم برمائي عليها. وهذا الخيار الصيني مهما كانت نسبته ضئيلة، إلا أن واشنطن لن تسقط احتساب ارتفاع نسبته وفق مجريات الاستغراق في الحرب في منطقة غرب آسيا والمشهد الكلي للكلفة عليها.

3. التحالفات في منطقة المحيطين

تُعزِّز واشنطن تحالفاتها الأمنية مع الهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وفيتنام وجزر المحيط الهادئ، فيما يُطلَق عليه "تطويق الصين" مع استمرار بكين في تعميق نفوذها عبر المحيط الهادئ. وقد طلب بايدن من الكونغرس ميزانية إضافية قدرها 7,4 مليارات دولار لمنافسة الصين عسكريًا واقتصاديًا. فالمصالح العسكرية للصين في الجنوب والغرب تحتل مؤخرًا مركز الصدارة، مما أدى إلى دق أجراس الإنذار من واشنطن إلى كانبيرا، أستراليا. ويوضح تقرير وزارة الدفاع الأخير بالتفصيل القدرات العسكرية المزدهرة للصين، وورطة الولايات المتحدة في سعيها لاستعادة مصداقيتها في بحر الصين الجنوبي وجيرانهم في جزر المحيط الهادئ. وكان الهدف من تحويل الجزء الأكبر من اهتمام واشنطن إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ هو تقليص النفوذ الصيني المتراكم هناك، الهدف الذي بات موضع تهديد مع تركيز الاهتمام الأمريكي مجددًا على منطقة غرب آسيا، والذي سيزداد الخطر عليه مع التدخل الأمريكي في الحرب.

مؤخّرًا، وفي خطوة احترازية استباقية، قادت الولايات المتحدة خلال الحرب على غزة المفاوضات مع 13 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في إطار برنامج الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، كإشارة سياسية للدول الراغبة في البقاء على علاقات تجارية جيدة مع الولايات المتحدة، وليس هناك ما يشير إلى انسحاب دول IPEFاحتجاجًا على الدعم الأمريكي للكيان، حتى الآن. بيد أن هذه النتيجة ليست نفسها مع توسع الحرب، سيما وأن ضمن هذه الدول من هو على علاقة جيدة مع الصين، والتداعيات الاقتصادية ستترك بصمتها، ولو النسبية. كما

أن الانخراط الأمريكي يهدد بتحويل التركيز الأمريكي عن شرق آسيا، ويمنع تشكيل المحور الكامل في شرق آسيا حيث تجري الجهود لتشكيل تحالف لمواجهة التحدي الاستراتيجي الكبير في ردع الصين.

4. المصالح الروسية الصينية حول الطاقة

الصراع والفوضى في غرب آسيا يؤدي إلى التأثير في إمدادات الطاقة العالمية خاصة الغاز والنفط من الخليج وشرق المتوسط، وهو ما سيؤدي إلى العودة بطرق خلفية للغاز والنفط الروسي، ورفع أسعار الطاقة. أعلن الرئيس الروسي بوتين خلال شهر تشرين الثاني 2023، أي خلال الحرب الأمريكية على غزة أن علاقات الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية وصلت إلى مستوى عالٍ غير مسبوق ويجري تنفيذ مشاريع مشتركة واسعة النطاق.

ويمكن للصين أن تتجه للاستفادة من النفط الروسي في حال تأثر إمداداتها من السعودية وإيران. فالصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعد الولايات المتحدة، وتستورد 72٪ منه. وفي حين تسعى إلى تعزيز أمن الطاقة وتنويع محفظتها من الطاقة في جميع أنحاء العالم، لكنها تؤمن نصف تلك الواردات من غرب آسيا، علمًا أنها تعمل على زيادة حجم واتساع إمبراطورية الطاقة الخاصة بها في البلدان النامية ذات إمكانات إنتاج الطاقة الكبيرة وغير المستغلة في الغالب، وتستثمر بشكل كبير في الإنفاق على الطاقة النظيفة في السنوات الأخيرة. وهذا المسار سيستمر في وقت أمريكا تحاول فيه ترقيع فشل الكيان، ما سيساهم في سير عجلة التقدم الصيني واللحاق بالركب الأمريكي الاقتصادي.

5. التنافس التكنولوجي والدفاعي

تتيح الحرب زيادة النشاط التكنولوجي والعسكري الصناعي لكل من روسيا والصين على المستوى العالمي، وإظهار قوتهما الدفاعية وتصميمهما أمام العالم، بما يعزّز سمعتهما في المجتمع الدولي ويوفر لهما أيضًا المزيد من الفرص التجارية والشركاء.

يرتفع مع الانخراط الأمريكي احتمال التفاف الصين على ضوابط التصدير الأمريكية والعقوبات على التكنولوجيا الصينية المتقدمة، ومحاصرة التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي. وقد تعمد الصين إلى التضييق وتعزيز المخاوف الأمريكية بشأن الإجراءات الصينية ضد الشركات الأمريكية في الصين بشأن ضمان سلاسل إمدادات الموارد والمعادن النادرة، بهدف الضغط على واشنطن لجذب المستثمرين الأجانب، والحصول على بعض التنازلات التجارية من واشنطن، بما في ذلك تعريفاتها الجمركية على المنتجات الصينية، وتخفيف العقوبات والقيود على ضوابط تصدير الرقائق الإلكترونية إلى الصين، وكذلك رفع القيود المفروضة على الشركات الصينية. وبالنسبة لروسيا، فإن سوق

الأسلحة نشيط في المنطقة ولا يتأثر بالعقوبات، كما لن يتأثر ذلك في الحرب الشاملة، بل على العكس، ستزداد طلبات التسليح.

وقد أعرب مؤخرًا مدير عام شركة "روس اوبورون إكسبورت" أن العديد من الدول الأجنبية ترغب في شراء ما يصل إلى 50 طائرة نقل عسكرية روسية ثقيلة من طراز (ايل-76 إم دي-90 إيه)، وأن الشركة حلت جميع المشكلات المتعلقة بالحسابات والخدمات اللوجستية لإمدادات الأسلحة بدون استخدام سويفت أو الدولار أو اليورو.

6. الانخراط السياسي الروسي الصيني في المنطقة

تؤمن الحرب دورًا سياسيًّا أكبر لروسيا والصين على حساب الدور الأمريكي في المنطقة. تحافظ موسكو وبكين على ممارسة دورهما في الشؤون الدولية والمسرح العالمي من خلال مجلس الأمن الدولي وممارسة دور التوازن وعدم الانحياز وتغليب العمل الدبلوماسي؛ ما يترك تداعيات على الرأي العام، ويؤمن موقعًا أكبر وأعمق في غرب آسيا، وحتى في الشؤون الآسيوية والعالمية، على حساب النفوذ والهيمنة الأمريكية، وهو ما تخشاه واشنطن.

يظهر الموقف الصيني بعد أسبوعين من هجوم السابع من تشرين في الرسائل والتصريحات الصادرة عن وزارة الخارجية تماهيًّا مع الدول العربية، إلى جانب التأكيد على موقف بعض الدول العربية التي أشادت بموقف الصين المركزي والمسؤول والمتوازن. في الوقت الذي تورط فيه واشنطن نفسها بشكل مباشر فإن بكين لا تحلق فوق الصراع فحسب، ولا تتحمل أي تكاليف، بل تقدم نفسها على أنها الحكَم الطبيعي في عمليات السلام والاستقرار ضمن نظام دولي متناغم. وكما يوضح كيفن رود، فإن الوجود الاستراتيجي المتوسع في جميع أنحاء غرب آسيا يتم بأقل قدر من الضجة العامة اعتمادًا على نفوذها الاقتصادي الهائل في كل عاصمة إقليمية، وقدرتها على تقليل خطر الوقوع في شبكة معقدة من التوترات الإقليمية، وتطوير صداقات مع جميع الأطراف.

قد يؤدي فشل واشنطن في حل قضايا منطقة غرب آسيا وتحويل تركيزها الرئيسي نحو الصين والتحول مجددًا نحو مستنقع غرب آسيا إلى تراجع التحالف القائم ضمنًا بين عدد كبير من الأنظمة العربية وواشنطن والكيان الصهيوني، ما سينعكس على ميزان القوى في المنطقة وسيحدث خللًا فيه. الأمر الذي قد يدفع تلك الأنظمة باتجاه روسيا والصين وغيرها. وفي اتجاه آخر، فإن انخراط أمريكا قد يدفع وكلاءها الإقليميين إلى التحالف معها، بيد أن هذا الاحتمال سيسبب الأزمات الداخلية الشعبية لتلك الحكومات، فضلًا عن وجود أصوات سياسية معارضة في بعض الدول، مثل تركيا. أضف إلى ذلك، أن سياسة حلفاء أمريكا في الدعم ما تزال حتى الآن دون المجاهرة والعلانية، ما يشير إلى أن هذه الدول تأخذ بعين الاعتبار حتى اللحظة اعتبارات عدة في الحسبان، ليس الرأي العام أوحدها، فهناك تهديد

مصالحها في المنطقة، أيضًا. وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى غضب الشارع العربي من الحكومة الأمريكية واتهامها المباشر بالتواطؤ في الحرب على الفلسطينيين ومعاناتهم. كما عبّر وزير الخارجية المصري الأسبق، نبيل فهمي، عن التداعيات السياسية على واشنطن بقوله: "إن الغضب شديد لدرجة أن عبارة "الموت لأمريكا" عادت مجددًا".

7. التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي

في ظل الانشغال الأمريكي بالحرب الشاملة بالوكالة أو الانخراط المباشر القائمة حاليًا، وفي حال توسّع التدخل مع اتساع مدى الحرب الإقليمية، لن تتأثر الاستثمارات الصينية في المنطقة، وستستمر في مسار التنافس الاستراتيجي. منذ فترة، بدأت الاستثمارات الصينية في الكيان تتضاءل أمام علاقتها الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وصلت التجارة بين بكين والرياض إلى 106 مليارات دولار في عام 2022، أي ما يقرب من ضعف قيمة التجارة السعودية الأمريكية. وفي حزيران 2023، وأعلن البلدان عن صفقات استثمارية بقيمة 10 مليارات دولار. وبعدما سعت واشنطن إلى عرقلة انتشار تقنية 5G الصينية، تكنولوجيا الجيل الخامس من هواوي، في المملكة، فإن الحرب قد تتيح المجال، وتقع واشنطن في خسارة صافية لصالح مكسب صاف لبكين.

استقال رئيس قسم البرمجة في سلاح الجو الأميركي، نيكولاس شايان، لاعتقاده باستحالة انتصار الولايات المتحدة في المنافسة مع الصين في مجال الذكاء الاصطناعي، وفقًا لموقع «بيزنس إنسايدر». أمّا السفير شاس فريمان، المساعد الأسبق لوزير الدفاع في ميدان الأمن الدولي، والذي عمل سفيرًا في أكثر من دولة بينها السعودية، فقد اعتبر أن «رهان الحكومة الأميركية على التسبّب بشلل تكنولوجي في الصين عبر حرمانها من التكنولوجيا الأميركية والغربية، سيحفّزها، على العكس، على استكمال الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، اعتمادًا على الإبداع والتجديد المحليَّين». جاكوب هلبرغ، الذي أشرف على سياسة «غوغل» الإخبارية العالمية، والمستشار الرئيس في مركز الجيوسياسة والتكنولوجيا في جامعة ستانفورد، يعتبر، من جهته، في كتاب مهمّ بعنوان «أسلاك الحرب. التكنولوجيا والصراع العالمي للسيطرة»، الصادر هذه السنة، أن معركة الريادة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، ستعيد صياغة موازين القوى العالمية في العقود المقبلة، وأن الأولى، وغيرها من «الديموقراطيات»، يسجّلون تراجعًا في هذا الميدان.

تعاني الولايات المتحدة من عوائق عديدة في التنافس مع الصين في جميع الميادين، وتتطلّب تعبئة هائلة للقدرات لن يؤدي التدخل الأمريكي إلى الحرب إلا إلى المزيد من تراجع إمكانية توفيرها. تسبب صعود الصين الاقتصادي على الساحة الدولية بتراجع حصة الولايات المتحدة على صعيد الاقتصاد العالمي، وأدت منافسة الصين للولايات المتحدة،

قد الحقت الضرر بأمريكا على عدة أصعدة منها الاقتصادية، حيث أدى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 إلى فقدان 2.4 مليون وظيفة في الولايات المتحدة، بما في ذلك مليون وظيفة في قطاع التصنيع من جهة أخرى.

يتحدث هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، في مقابلة مفصلة مع صحيفة "نيو سوريشر" السويسرية في 20 أيار 2021، عن سوء التقدير الأمريكي في سرعة عجلة النمو الصيني، قائلًا: "كان النقص في فهمنا، عندما لم نستطع أن نتنبأ بأن دولة ما، في طور النمو، مثل الصين يمكن أن تصبح منافسة لنا بهذه السرعة. كان يجب علينا التعامل مع التهديد الصيني بشكل جدي منذ عام 2015. وتؤكد الإحصائيات تصريح كيسنجر بهذا الشأن. على سبيل المثال، كانت حصة الصين في الاقتصاد العالمي في عام 1980 حوالي 1.4 في المائة؛ بينما في عام 2020 وصل هذا الرقم إلى 18.5٪. في هذا السياق، أصبح اقتصاد الصين الآن اثني عشر ضعفًا مقارنة بما كان عليه في عام 2000، ومن المتوقع أنه إذا تمكنت الصين من الحفاظ على نموها الاقتصادي الحالي، فعندئذ ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم بحلول عام 2028، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة. هذا في الوقت الذي تراجعت فيه حصة أمريكا على صعيد الاقتصاد العالمي، بما يتناسب مع نمو الصين. وفي هذا الصدد، كانت حصة الولايات المتحدة حوالي 40 في المائة من الاقتصاد العالمي في عام 1960؛ بينما انخفضت في عام 2020 إلى أقل من 25٪. وبنتيجة حتمية، فإن انخراط أمريكا في الحرب مع الكلفة المترتبة عليها المباشرة وغير المباشرة، وتداعياتها على الفوائد والتضخم والنمو، سيؤدي إلى تغير هذه الأرقام للمزيد باتجاه الصالح الصيني.

خلاصة

تحيط بخيار التدخل العسكري الأمريكي الشامل تداعيات عديدة وعلى مستويات مختلفة قد لا تكون أهون على واشنطن من الصمت أمام العجز الإسرائيلي عن ترميم الردع المنهار يوم طوفان الأقصى، 7 تشرين الأول 2023. ولا تتوقف الخطورة على تكاليف الحرب الأمريكية المادية والبشرية ومصير الهيمنة الأمريكية في المنطقة، لكن تمتد التأثيرات لتطال السباق الأمريكي التنافسي الاستراتيجي مع الصين بالدرجة الأولى في منطقة المحيطين، ومع روسيا في أوكرانيا ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة العجوز. سيؤثر قرار الحرب على الاقتصاد بشكل خطير، وتحديدًا على أسعار النفط والاقتصاد العالمي وزيادة الضغط على دول أوروبا، فضلًا عن تداعيات التكلفة الاقتصادية العسكرية المباشرة على الموازنة الأمريكية وتعميق أزمة الفوائد وانعكاساتها عل الداخل الأمريكي. وستتأثر بطبيعة الأحوال الصين وروسيا بالاقتصاد النفطي إلا أن محاولة التوازن في ظل العلاقة المتنامية بينهما ترتفع نسبة احتمالها.

سياسيًّا، يؤمّن التدخل الأمريكي فرصة للصين على مستوى الفاعلية والدفع بدورها نحو المزيد من الانخراط في المنطقة حفاظًا على مصالحها من تأمين مصادر النفط وقد يرفع من احتمال التصادم السياسي مع الأمريكي أكثر من ذي قبل مع ارتفاع تهديد المصالح الأمنية. المنافسة الروسية الأمريكية تحتدّ في سوريا كما في أوكرانيا؛ العلاقات الروسية الإسرائيلية تميل إلى الجانب السيء، وروسيا والصين لا مصلحة لهما بأي فوز غربي في أوكرانيا، ما قد يدفع روسيا لاقتناص فرصة شح الدعم لتسجيل إنجازات متقدمة. وفي سوريا، تنحى موسكو جانب الحذر، لكن التدخل الأمريكي المباشر في الحرب الموسعة وتهديد المصالح الروسية ونفوذها في المياه الدافئة له حسابات مختلفة، بطبيعة الحال. أما التداعيات الأكبر خسارة على المنافسة الأمريكية الصينية فهي انعكاس الخيار الأمريكي على النظام العالمي "القائم على القواعد"، وافتتاح مرحلة جديدة وجدية سياسية وثقافية، سواء لجهة نظام القطبية المتعددة في المنطقة أو تقويض المشروع الليبرالي الرأسمالي الغربي.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

1. عشر معادلات أمريكية في حسابات حرب غزة د. أيمن سمير - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
2. تقرير لـ "معهد أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي: "الحرب الدائرة مع قطاع غزة أضرّت بمكانة الصين في الشرق الأوسط !"عبد القادر بدوي - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار.
3. جدول الأعمال الأميركي: الصين... الهمّ الأكبر، وليد شرارة، صحيفة الأخبار، 14 تشرين أول 2021.
4. الصراع في الشرق الأوسط قد يُحدث "صدمة مزدوجة" في أسواق السلع الأساسية العالمية. البنك الدولي، تشرين الأول 2023.
5. أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا.. السعودية في القائمة (إنفوغرافيك)، آب 2023.

استطلاع رأي الخبراء

1. أستاذ كليّة الدراسات العالميّة في جامعة طهران، والباحث السياسي، البروفسور فؤاد آيزدي.
2. مستشار فريق التفاوض النووي الإيراني، والرئيس السابق لمركز الدراسات العالمية في جامعة طهران، البروفسور محمد مرندي.

المراجع الأجنبية

1. خطر نشوب حرب أوسع في الشرق الأوسط يهدد الاقتصاد العالمي "الهش"، باتريسيا كوهين، تشرين الثاني 2023.
2. العواقب الاقتصادية لحرب غزة، نوريل روبيني، 10 تشرين الثاني2023.
3. ضَبْط التنافس؟ العقبات الكبرى أمام إدارة الخلافات الاستراتيجية بين واشنطن وبكين، 2 تشرين الثاني 2023.
4. مارك لينش، غزو غزة سيكون كارثة لإسرائيل... على أمريكا أن تقنع حليفتها بالتراجع عن حافة الهاوية، فورين أفيرز.
5. مايكل يونغ، مؤامرة الصمت، مؤسسة كارنيغي.

6. نيويورك تايمز: الولايات المتحدة تفقد السيطرة، ليبانون فايلز.
7. جيان ماريا ميليسي فيريتي، حرب إسرائيل وغزة: التداعيات الاقتصادية، 23تشرين الأول 2023.
8. ماذا قد تعني حرب أوسع نطاقًا بين إسرائيل وحماس بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، الذي يواجه بالفعل ضغوطًا مالية كبيرة؟ 26 تشرين الأول 2023 - ماكس زان.
9. الأخطار العالمية الخمسة الناجمة عن حرب غزة31 تشرين الأول 2023 - روبن رايت.
10. وسائل إعلام أمريكية: روسيا والصين قد تكونان الفائزين الوحيدين في حرب غزة، 13-11-2023.
11. Gaza and re-imagining international order. https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/gaza-re-imagining-international-order
12. Israel-Hamas war won't tear the world economy apart. https://www.ft.com/content/f6df512d-143e-4714-96bd-2b301ab8c8eb
13. ECFR - Julien Barnes-Dacey - Ellie Geranmayeh
14. Israel-Hamas, Ukraine-Russia and China: John Mearsheimer on why the US is in serious trouble! https://www.youtube.com/watch?v=62FCVJycwSA
15. John Mearsheimer: Is China the Real Winner of Ukraine War? | Endgame #136 (Luminaries) https://www.youtube.com/watch?v=Yl7goPRw_eE
16. In Depth Q&A: Mearsheimer and Varghese disagree on US Grand Strategy, Ukraine, Russia and China. https://www.youtube.com/watch?v=MxSCe5U6qyY
17. The fall of Western order, the rise of the Global South | Wadah Khanfar | The Big Picture S3Ep5. https://www.youtube.com/watch?v=22b12zWs0ws
18. Heidi Peltier, The Cost of Debt-financed War: Public Debt and Rising Interest for Post-9/11 War Spending, Watson Institute, 2020. https://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2020/Peltier%202020%20-%20The%20Cost%20of%20Debt-financed%20War.pdf
19. https://www.statista.com/statistics/191251/total-petroleum-imports-into-the-us-since-2000/
20. https://www.visualcapitalist.com/visualizing-u-s-oil-imports-in-2021/

21. https://www.newsweek.com/why-us-needs-oil-other-countries-ukraine-russia-gas-1686304#:~:text=%22The%20U.S.%20imports%20oil%20because,per%20day%2C%22%

ترجمات مركز يوفيد

1. مترجم: مستشار البيت الأبيض السابق، إليوت أبرامز: قد يشكل انسحاب أمريكا من الشرق الأوسط مشكلة، 22 أيار 2023.
2. مترجم: لماذا يجب على واشنطن كبح العمل العسكري الإسرائيلي في غزة والحفاظ على الطريق إلى السلام؟ ريتشارد هاس، foreign affairs.
3. مترجم: لماذا سيكون الشرق الأوسط حيويًا في أي صراع بين الولايات المتحدة والصين، أيار 2023.
4. مترجم: ماذا يعني غزو روسيا لأوكرانيا بالنسبة للاقتصاد الأمريكي؟ جينا سميالياك وآنا سوانسون.
5. مترجم: الصين وأميركا في عصر بايدن: التنافس أثناء التعاون، مركز دراسات "جريان".
6. مترجم: قوة العادة: لماذا تخاطر الولايات المتحدة بالتورط في مواجهة عسكرية مع إيران؟
7. مترجم: الوجود الأمريكي في العراق "مصلحة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة، دايفيد شنكر، The Hill، آذار 2021.
8. مترجم: كيف يجب أن يرد جو بايدن على إستراتيجية روسيا في الشرق الأوسط؟ washingtoninstitute.